أثر العوامل الداخلية المحفزة للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط منذ ٢٠٠٢

عبد المنعم علي ابو عائشة صوان

الملخـــص:

تنبع أهمية هذه الدراسة من محاولة فهم الدور المتزايد لتركيا في منطقة الشرق الأوسط وتبحث الدراسة الدور الأقليمي لتركيا في المنطقة في فترة تولي حزب العدالة والتنمية للحكم عام ٢٠٠٢. لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط ولا سيما بعد وصول حزب العدالة للحكم عام ٢٠٠٢ والاعلان عن افتتاح سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة محورها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في حل ومعالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة .

وتهدف هذه الدراسة الي تتبع الدور التركي في المنطقة من خلال دراسة آليات هذا الدور والعوامل التي مكنته من الحضور بفاعلية في السياسة الاقليمية في المنطقة ودراسة التغيير الذي طرأ علي البيئة الداخلية التركية واثر التغيرات التي أحدثتها المدركات الدهنية لصناع القرار في السياسة الخارجية التركية والسعي لضروره تجاوز آلام الماضي والنظر الي المستقبل والحوار الاقليمي بإنه المجال الحيوي لتركيا للعب دور محوري في الشرق الاوسط . نتج عنه رفع مكانتها وثقلها الاقليمي في نظر السياسات الغربية .

تتناول هذه الدراسة هذا الموضوع من خلال ثلاثة مطالب هي عل النحو التالي :

المطلب الأول / آثر الوعي بالمكانه الجيوسياسية في ظل حكم العدالة والتنمية

المطلب الثاني / التحويلات الاقتصادية المتصاعدة

المطلب الثالث / القدرات العسكرية المتزايدة

اولا: أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إجمالا الي ما يلي :-

١- توضيح تصور حزب العمالة والتنمية للدور التركي في المنطقة
٢- دراسة التغير الذي طرأ علي المدركات الذهنية لصانع القرار التركي واثرها علي صياغة استراتيجية متكاملة ازاء الدوائر الاقليمية المحيطة بتركيا
٣- تتبع المنهج التركي التوفيقي التوازني الذي تسعي الحكومة التركية الي تحقيقة في كافة المستويات .

٤- السعي الي تتبع زيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة اقليمية بشكل مستقل عن التبعية للسياسات الغربية التي رافقتها لسنوات طويلة خلت .

ثانيا: أشكالية الدراسة

تمثل المتغيرات التي شهدتها المنطقة سواء كانت اقليمية او دولية الدافع الرئيسي امام تركيا لصياغة استراتيجتها نحو الجوار القريب والبعيد ترافقت هذه المتغيرات مع تولي حزب العدالة والتنمية للحكم عام ٢٠٠٢ وهو حزب يحمل مدركات جديدة لتركيا ودورها الاقليمي في المنطقة .

ثالثا: فرضية الدراسة

تمثل السياسات الخارجية للدول انعكاسا لرؤية النظام السياسي فيها للبيئة الداخلية والخارجية ومدي قدرته علي لعب دورا بارزا فيهما . وهذا ما صاغة حزب العدالة في استراتيجية نحو المنطقة . ان امتلاك الرؤية الواضحة والارادة الصلبة والبيئة الداخلية المتماسكة يجعل من القدرة علي لعب بارز في المنطقة أمر لا مناص منه .

رابعاً : حدود الدراسة تغطى الدراسة الفترة الممتدة من ٢٠٠٢ وهى بداية تولى حزب العدالة الحكم تركيا الى ٢٠٠٧

خامساً : منهجية الدراسة :

من أجل رصد وتتبع ابعاد وتأثيرات الاحتلال الأمريكي للعراق واثرة علي الامن الاقليمي العربي تقتضي الاهمية اعتماد عدة مناهج دراسية منها المنهج التحليلي النظري باعتبار ان التغير الذي طرأ علي السياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة ما كان له ان يحدث لولا تغيرا حدث علي المستوي الداخلي الامريكي في تلك الفترة ومن تولي حزب الجمهوريين السلطة او علي الاقل ما كان له ان يحدث بهذا الشكل من اسقاط انظمة واحتلال دول وتهديد اخري . إلي جانب اعتماد المنهج التاريخي للاستعانه به كلما استدعت الضرورة وكان لزاما العودة للتاريخ القريب كون الوقائع التاريخية تتداخل بين عدد من المتغيرات التي شهدتها المنطقة .

كما اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الذي يقوم علي دراسة الاشكالات العلمية المختلفة تفكيكا او تركيبا او تقويما .

سادساً : مفاهيم الدراسة :

تعتبر مرحلة ضبط المفاهيم كادوات للتحليل السياسى من اهم الاشكالات المطروحة للبحث السياسى والمفهوم هو عبارة عن اداة ذهنيه يتصورها بها الباحث واقعا ما فى ميدان بحثه

١- الدور:-

يقصد بالدور حسب المدرسة الوظيفية هو نموذج سلوكى متوقع يقوم به فاعل ما على ضوء مكانته فى بيئة دولية بعينها وهو وظيفه محددة ويرتبط الدور السياسى بموقع الدوله فى الهرم الدولى وتهتم نظرية الدور بسلوك الدول ودراسته فى المسرح السياسى الدولى كما ان الدور بتشكل نتيجة لرؤيه سياسه واضحة لمصالح الدولة

واهدافها الوطنية ويعد جوهر الدور المحدد الاساسى فى قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور .

٢-الدور الاقليمى :-

الدور الاقليمى لدولة ما لاينشأ إلا عندما تسعى تلك الدولة للعب ذلك الدور وتقوم عن قصد بصياغه واعية له ويرتبط الدور الاقليمى لاى دولة . بحجمها ومكانتها فى الاقليم الذى تنتمى اليه وتلعب فيه ذلك الدور ويتحدد ذلك الدور بطبيعة التوجه العام لسياسة الدولة فى محيطها الاقليمى .

٣-حزب العدالة والتنمية :

هو حزب سياسي تركي ذو جذور اسلامية وهو غير معادي للغرب يتبني رأسمالية السوق ويسعي لانضمام تركيا الي الاتحاد الأوروبي ويحرص الحزب علي ان لا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ويطلق علي الحزب وسياساته بالعثمانيين الجدد.

العوامل الداخلية المحفزة للدور التركي في الشرق الأوسط

شكلت المعطيات الداخلية والاقليمية والدولية خلال العقود الاخيرة مرحلة انتقالية واسعة النطاق في مجرى العلاقات الدولية وشهدت حراكاً غير مسبوق على مستوي النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط انتقل فيها وضع دول عديدة في هذا الاقليم إلي حال جديد سواء بفعل العوامل الخارجية وتأثراتها مثل الاحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان عام (٢٠٠٢) والعراق عام (٢٠٠٣) أو غير عوامل داخلية التي لعبت فيها الشعوب دوراً مؤثراً فاعلاً تهاوت من جرائه أنظمة عديدة وبشكل خاص على مستوي النظام الاقليمي العربي الذى شهد ما يسمي بثورات (الربيع العربي) والأبحاث الاجتماعية بما فيها الابحاث في مجال العلاقات الدولية تأخذ خمسة أبعاد رئيسية هي: الوصف (Pescription) والتوضيح (Explanation) والفهم (LLnderstanding) والتفسير (Interpretation) والتوجيه (Direction) ويعتمد بعد الوصف على رسم صورة لموضوع البحث حسب الشكل الذى شوهد عليه أما الهدف الأساسي لبُعد التوضيح فهو استخراج الديناميكيات التي تبدو من خلال عملية معاشة أو ظاهرة ملاحظة في إطار العلاقات السببية للحدث (السبب- النتيجة) ويتطلب الربط بين بعدى الوصف والتوضيح إيجاد مجموعة من المفاهيم المنسجمة بعضها مع بعض.

إن من الممكن القيام بوصف حدث ما على المستوي البسيط من خلال كلمات يتم استخدامها في اللغة المحلية لكن الانتقال من مستوي "الوصف" إلى مستوى "التوضيح" لابد أن يرتبط بتطوير إطار مفاهيمي جديد، فالفرق الاساسي بين عمليتي "الوصف" و"التوضيح" وبين أي عملية ملاحظة أخرى من الناحية العلمية هو استخدام إطار مفاهيمي يتصف بالانسجام والتماسك.

اما "الفهم" الذى يعطي عمقاً لبعد "التوضيح" فأنه يستلزم استيعاب الظواهر في إطار عملية منطقية فعملية "التوضيح" هي محاولة لإيجاد العلاقة السببية بين الظواهر محل البحث.

أما "التفسير" فيعني امتلاك موقف يكسب هذه الرؤية اتجاهاً معيناً ويتحتم على كل محاولة "للتفسير" أن ترتكز على إطار نظري منسجم ومتماسك من الداخل وتعتبر عملية الانتقال من الملاحظة إلى وضع المفاهيم ومن عملية وضع المفاهيم ومنها إلى الفهم التجريد ومن التجريد إلى النظرية.

أما "التوجيه" فهو إمكانية استخراج النتائج من إطار "التفسير" والتأثير في الظواهر بناء على هذه النتائج ويشكل البعد الخامس (التوجيه) جسراً بين العمليات الذهنية وبين عملية التطبيق ويعتبر هذا الوضع متداولاً إلى حد كبير في مجال العلاقات الدولية على وجه الخصوص كما تشكل الأبعاد الأربعة الأولي مراحل ذهنية للوصول إلى البعد الخامس والأخير "التوجيه" عند كثير من المحللين الاستراتيجيين الذين احدثوا تأثيراً في التوجهات الاستراتيجية لبلادهم[١].

أن أي عمل علمي يهدف إلى دراسة وضع تركيا في الساحة الدولية يتوجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الضرورات المنهجية وإذا كان أخذ هذه الضرورات بعين الاعتبار عند تناول أي دولة من الدول مهما فأنه يكتسب أهمية إضافية عندما تكون تركيا موضوع الدراسة، وذلك لامتلاك هذه الدولة جغرافيا مركزية تحيط بساحات التفاعل في القارة الأساسية للعالم إضافة إلى احتوائها على عنصر بشري شهد تأثيرات عوامل الانكسار والتحول التاريخي.

ويرى الباحث في هذا السياق أن ثقل ميراث التاريخ العثماني للدولة التركية الذى يعتبر أحد المعطيات الثابتة بالنسبة لتركيا قد تغير بشكل أكثر أهمية مما كان عليه في مرحلة الحرب الباردة ليصبح أكثر فاعلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهو ما أدي إلى توجه تركيا لأن تتبع سياسة أكثر فاعلية سواء في البلقان او القوقاز كما أن تدخل تركيا في قضايا اقليمية في السنوات الخيرة يحمل في مضمونه بشكل أساسي آثار هذا الميراث التاريخي.

أن معطيات القوة المتغيرة لبلد ما هي العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط وهي العناصر التي تعكس مدي قدرة الدولة على استخدام القوي الكامنة فيها وتعتبر كل من الموارد الاقتصادية للدولة وبنيتها التحتية التكنولوجية والتراكم العسكري لديها عناصر متغيرة في معادلة القوة للدولة ويؤدي استخدام هذه العناصر المتغيرة بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية إلى ازدياد ثقل الدولة في توازنات القوي الدولية وبالمقابل فأن الدول التي لا تستطيع إعادة بناء تلك العناصر بشكل منظم تصاب بضعف في قوتها المؤثرة على علاقاتها الدولية[٢].

وعلي هذا الأساس تنطلق الدولة في تركيا من نقطة مركزية جغرافية سياسية هي موقعها في الخارطة العالمية ومن ذلك تنشأ مسميات ومفاهيم الجوار الجغرافي والسياسي والعمق الاستراتيجي والمجال الحيوي، والحديث عن استراتيجية بناء الدول خاصة في حقبة ما بعد الحرب الباردة يستدعي إعادة قراءة دور الدولة في استقراء المستقبل وبناء استراتيجية جديدة تتلائم مع مستجدات ومتغيرات فرضت نفسها على خبراء الاستراتيجية والعلاقات الدولية ما شكل دافعاً رئيسياً لهم لإعادة تقييم الأدوار الاستراتيجية التي كانت سائدة في حقبة انتهت وبداية حقبة جديدة بدأت وأخذت تشكل بعداً جديداً حافزاً لإعادة استقراء المستقبل من خلال رسم استراتيجية جديدة لهذه الدول لمواجهة هذه المتغيرات في البيئتين الاقليمية والدولية وتعتبر تركيا مثالاً بارزاً في إعادة رسم استراتيجيتها تلبية لتلك المتغيرات وفق معادلة مغادرة الأطراف والاستقرار في مركز الاحداث وهذا ما يلاحظ من خلال تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية العمق الاستراتيجي التي لخصها وعمل على تنفيذها وزير الخارجية احمد داود اوغلو والتي تعتبر أن الموقع الجيواستراتيجي لتركيا وتاريخها يشكلان دافعاً أساسياً نحو التحرك الايجابي في كافة الاتجاهات خصوصاً جوارها الجغرافي لاعتبارات استراتيجية يشكل الحفاظ على الأمن وإعادة الدور المحوري الاقليمي لسابق عهده مصلحه عليا لها.

هذه الأمور مجتمعه دفعت تركيا إلى انهاء القطعية في العلاقات الناضمة لاستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط وقضاياه وانهاء العزلة والانطواء والتطلع نحو الشرق بدلاً من إضاعة الوقت للالتحاق بالغرب "الاتحاد الأوروبي" على وجه الخصوص والتخلص من صفة وهوية الدولة الهامشية أو التابعة التي كانت تعيش على أطراف المنظومة العسكرية القريبة (حلف الناتو).

أن الفهم الناضج الذى لدى صانعي الاستراتيجية التركية ساعد وبشكل كبير على فهم هذه المتغيرات والعمل على طي صفحات الماضي ما ساعد على انهاء حالات العداء التي كانت تشتمل على حدودها وانطلقت نحو الشرق وتمثل حرب الخليج الثانية (١٩٩٠- ١٩٩١) حدثاً مؤثراً في نظرة الاتراك إلى انفسهم ودورهم في الشرق الأوسط إذ تعاملت تركيا بجرأة كبيرة نسبياً مع الحدث والواقع أن الجرأة كانت على صعيد السياسة الداخلية ومستوي صنع القرار ومن ثم على صعيد الرؤية المفترضة والواجبة لرد الفعل او الاستجابة المطلوبة تجاه الوضع في الاقليم[٣]، وتعتبر بداية التسعينيات من القرن العشرين هي بداية تغير الرؤيا التركية في السياسة الخارجية ولموقعها الاقليمي حيث شهت بداية التسعينيات تغييرات كبيرة في النظام العالمي تمثلت بتفكك الاتحاد السوفيتي وبروز القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة[٤]، وعلي الرغم من زوال أحد أكبر مصادر التهديد لتركيا المتمثل في السوفيت وتحرر الأتراك من مخاوف وقيود تاريخية حكمت دولتهم خلال تاريخها الحديث فان ذلك

أشعرهم بنوع من فقدان الوزن وتضاءل الأهمية وربما الانكشاف على مصادر تهديد وتحديات جديدة مثل الفوضى القائمة او المحتملة في أسيا الوسطي وجنوب القفقاس، وكذلك الاختلال القائم في أكثر من منطقة في العالم مثل الشرق الوسط والخليج والبلقان(٥).

لقد شكلت المتغيرات الدولية في فترة التسعينيات هاجساً مرعباً لتركيا. إذ تغير تفكير الولايات المتحدة وأوروبا حيال السياسة الدولية ومنها تركيا ومن ثم تغيرّ الوزن النوعي لتركيا في السياسات الاقليمية والدولية وهذا يعنى أن فرص التغير في النظام الدولي أصبحت تهديداً لدور تركيا ومكانتها واهميتها في الاستراتيجيات الغربية وزاد من مخاطر هذه التهديدات حرب الخليج (١٩٩٠- ١٩٩١).

وتمثل السياسة الأوزالية(*) بداية التغير في الرؤية التركية تجاه دورها في الاقليم، حيث بدت تركيا في عهدة الذى امتد من (١٩٨٣- ١٩٩٣) أكثر اهتماماً بتأدية دور اقليمي على قدر نسبي من التميز عن الغرب في القضايا الاقتصادية والسياسية رغم أنها لاعب غير مستقل في تلك الفترة إلا أنها لاعب يتحين الفرص الجدية للعلب دور هام في المنطقة. (٦)

المطلب الأول: الوعي بالمكانة الجيوسياسية في ظل حكم العالة والتنمية:

شهدت السياسة الدولية تغيرات واسعة على اكثر من صعيد وبخاصة بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الأمر الذى وضع تركيا أمام عالم جديد مختلف بدرجة كبيرة عما كان عليه من قبل وبخاصة مع اتجاه الولايات المتحدة لمتابعة قضاياها بكيفية مباشرة وقيامها بالحرب على ما يسمي "الارهاب" هذه البيئة مواتية لتركيا من أجل الدخول في تفاعلات أمنية واستراتيجية وسياسية في مختلف المناطق والأقاليم التي تجاورها مثل الشرق الوسط والبلقان وآسيا الوسطي وأفغانستان ترافق ذلك مع متغيرات داخلية مثلت بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية (٣ نوفمبر ٢٠٠٢) وما سبقه من تغيرات على صعيد المواجهات بين الدولة والأكراد تمثلت باعتقال الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في (١٦ فبراير ١٩٩٩) والواقع أن السياسة التركية كانت تميل كما اشرنا سابقًا إلى الخروج من النمطيات السابقة التي حكمتها خلال عقود سابقة فبدأت مع حزب العدالة والتنمية محاولة أخرى اكتسبت دفعاً قوياً بعد فوزه الكبير في الانتخابات البرلمانية (٢٢ يوليو ٢٠٠٧) وهي تعد استمراراً لما ارادة أو نظَّر له الرئيس تورغوت اوزال، ويعود التنظر للسياسة الخارجية التركية إلى احمد داود اوغلو وزير الخارجية الذى كان كبير مستشاري رئيس الوزراء ثم أصبح وزيرًا للخارجية في ١ مايو ٢٠٠٩ عنصرين ويركز أوغلو على تطورين رئيسين من وجهة نظرة أولها "التحول الحضاري" وانتقال مركز السياسة العالمية من الغرب إلى الشرق مع كل ما يرافق ذلك من صراعات ومنافسات بل ومحاولات تغيير ذلك

الاتجاه أو التحول والأمر الثاني هو التحول في المزاج السياسي في تركيا والخروج من نطاق العزلة خلال الثمانيات من القرن الماضي إلى الانفتاح على الخارج بدءاً من أوائل التسعينيات[٧]، وقد حدد داود اوغلو واحدة من الضرورات او التحديات التي تواجه تركيا وهي ان تغير في نظرتها إلى ذاتها وإلى العالم وتغير من كونها دولة هامشاً "أو "طرفاً" في السياسة العالمية إلى "دولة مركز" وأن تنتقل من ردود الأفعال إلى الفعل ذاته هذا التحول السياسي يستند إلى تحول في الرؤيا لدي القادة الاتراك تجاه الدور في المنطقة ككل ولكن بالتركيز على المناطق المستهدفة أساساً وهي الشرق الأوسط والبلقان وآسيا الوسطي وكل المجال التاريخي والثقافي والديني المشترك مع الاتراك ومع وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة حصل تغير مهم ليس فقط في التوجهات التكتيكية بل حتي في أصول السياسات المتبعة ولأول مرة يأتي إلي السلطة حزب يحمل مسبقاً رؤية مختلفة لمكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الاقليمية والدولية.

ومع أن الحزب لم يطرح نفسه كحزب ديني (اسلامي) منذ تأسيسه عام ٢٠٠١ فأن الجذور الاسلامية واضحة في تكوينه فقد خرج حزب العدالة والتنمية إلى النور بعد تجارب حزبية وسياسية طويلة للحركة الاسلامية التركية فهو لا يخفي مرجعتيه وجذوره بل يحاول موائمة الموروث العقدي والتاريخي مع البيئة السياسية في تركيا ومحيطها، وإذا تناولنا النسق العقيدي للحزب نلاحظ أن معظم قادة الحزب نشأوا في بيئة اجتماعية محافظة ذات توجهات إسلامية.

ورغم موجة العلمانية الجارفة لم يبتعد الحزب عن موروثه الثقافي الاسلامي كما أنه يلاحظ أن معظم قادة الحزب تخرجوا من ثانويات (امام- خطيب) واكملوا تحصيلهم الجامعي بعد أن أثرت فيهم تلك الثانويات وهم متأثرون بعمق بالتاريخ التركي وخصوصاً التاريخ العثماني فالبعد التاريخي هو بعد مهم جداً من منظور حزب العدالة والتنمية، كما تعد مسألة الهوية (إدراك الدولة أو الحزب لنفسه في مواجهة محيطه) العنصر الفاعل في رسم السياسة الخارجية إلى جانب عوامل المصلحة والقدرة وإدراك الموقع الجغرافي.

إن الأهمية التي تمنحها الجغرافيا لتركيا تفوق تلك التي تحوزها الكثير من الدول العظمي البعيدة عن مسرح الأحداث العالمية تركيا في قلب الحدث دائماً في منطقة محتدمة بالصراعات تحوي الكثير من الثروات والطوائف والكثير من النزاعات والانقسامات أيضاً، على حدودها قارة عجوز مستقرة متماسكة تسير بخطي واثقة جميع تلك الامتيازات توجب بوجود قيادة سياسية طموحة تمثلت في حزب العدالة والتنمية فمنذ استلامه السلطة ٢٠٠٢ قاد الحزب عملية تغيير في الداخل التركي كنوع للاستجابة لمعايير كوبنهاجن[*] بغرض الانضمام للاتحاد الأوروبي فمنذ اعلان الاتحاد تركيا مرشحاً رسمياً للانضمام عام ٢٠٠٥ دأب الاتراك علي محاولة استيفاء

تلك المعايير واقتنع الجميع بضرورة تقديم تنازلات وعلي رأسهم المؤسسة العسكرية وقادة انقلاب ١٩٨٠ الذين تبعثر حصاناتهم في الهواء ومثلوا أمام المحكمة ليشهد الجميع محاكمة تاريخية لقادة الانقلاب، عد ذلك تعزيزاً لسيطرة المدنيين على السلطة السياسية رغم تعثر مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الاوربي.

كما تسارع وتيرة الإصلاحات السياسية في تركيا ما اثر على دعم عملية التحول الديمقراطي في الداخل وقاد إلى التقدم بخطوات ملحوظة في مجال ضمان حقوق الانسان ودعم حقوق الاقليات والتخفيف من سطوة المؤسسة العسكرية، ووفق الرؤية التي يتبناها الحزب فأن الحزب (ديمقراطي محافظ) [٨]، حول هذه الهوية الديمقراطية المحافظة إلى مؤسسة ونموذج ملهم لدول الجوار، بالإضافة إلى اعتماده جملة من الاصلاحات عرفت بإصلاحات أوردغان[٩]، الذى رأي انها في صالح الشعب التركي ولكنها أيضاً محفز ووسيلة للوصول لعضوية الاتحاد الأوربي ووعد بالخضوع لتغيرات جذرية (ليس لكسب ود بروكسل فقط) ولكن للارتقاء بمستوي الدولة التركية، حيث أطلقت حكومته حمله واسعة حاربت التعذيب وسوء المعاملة كما قامت بتصحيح ومراجعة قانون العقوبات الخاص بحالات التعذيب واعتمدت أحكاماً تمنع تحويل العقوبات التي تفرض نتيجة التورط في حالات التعذيب إلى غرامات مالية[١٠].

وبدأت الحكومة التركية في اعتماد معايير أوروبية ففيما يخص عقوبة الاعدام قضت بإلغائها تماماً بالإضافة إلى تطبيقها للبرتوكول السادس من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان القاضي بتحويل جميع أحكام الإعدام إلى عقوبة السجن مدي الحياة كما الغت الحكومة التركية في إطار استيفائها لمعايير كوبنهاجن الفقرة السادسة من المادة الثامنة سيئة السمعة من قانون مكافحة الارهاب والتي استخدمت ضد الصحفيين لتجريمهم بتهمة ارتكاب جرائم ضد وحدة الجمهورية التركية[١١]، كما قبلت العهود المختلفة للأمم المتحدة إذ صادق البرلمان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١٢].

حزمة الاصلاح الأولية كانت السبب الذى دفع المفوضية الأوروبية إلى التوجيه بالاستمرار في عملية المفاوضات مع الجانب التركي كما ورد في تقرير المفوضية الذى رفعته إلى المجلس الأوروبي في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦ وفي ٢٠٠٧ أشاد المجلس الأوروبي بأداء تركيا في إدارة (أزمة الرئاسة) [١٣]، وعد ذلك اشارة قوية إلى اعتماد تركيا للمعايير الديمقراطية وسيادة القانون.

إلا أن التقييم العام لتطبيق الاصلاحات السياسية الحساسة يفيد بأنها بقيت غير كافية وأن على تركيا أن تنظر إلى تدابير إضافية لمعالجة مجالات كثيرة مثل الحرية الدينية وحرية التعبير وغيرها نتيجة لذلك (ثمانية فصول) [١٤]، من أصل أربعة وثلاثين تم فتحها للتفاوض من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي، هذا بالإضافة

للإصلاحات الدستورية حيث قامت تركيا بإصلاحات دستورية غطت ٢٧ مادة من الدستور بهدف تعزيز مكانة تركيا بوصفها بلداً ديمقراطياً ليبراليا في عديد من المجالات مثل الرقابة المدنية على قوات الأمن ووضع سياسة شاملة لمكافحة الفساد وحماية سيادة القانون وجعل عملية حظر الأحزاب السياسية أكثر صعوبة وزيادة الشرعية الديمقراطية للنظام القضائي كما وسعت الاصلاحات الدستورية حقوق النقابات العمالية لا سيما في مجال الخدمة العامة وطورت كثيراً من الحوار الاجتماعي في القطاع العام ومهدت الطريق للتميز الايجابي تجاه النساء والاطفال والمسنين والأشخاص المعاقين[١٥]، في عام ٢٠١٠ حصلت تركيا على الكثير من الاهتمام كان ذلك نتيجة النصر الذى احرزته حكومة أوردغان في الاستفتاء الذى كانت له آثار بعيدة على الساحة الدولية حيث أدلي ما يقرب من ٧٨% من الناخبين المؤهلين بأصواتهم صوت منهم ٥٨% لصالح التعديلات الدستورية وانتهت المرحلة الأخيرة من تلك العملية بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٠ ونجد ذلك نصراً ساحقاً لحكومة اوردغان بعد صراع طويل مع النخب العلمانية وشكل أيضاً نقطة تحول في تاريخ تركيا السياسي، ووصف اوردغان ذلك بقوله "الداعمون للتدخلات والانقلابات العسكرية هم الخاسرون الليلة[١٦]، ويذكر هنا أهم تغيير جاء به الاستفتاء هذا إمكانية محاكمة أفراد القوات المسلحة أمام محاكم مدنية[*] بالإضافة إلى إزالة الحصانة التي تمتع بها قادة الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٢ جاءت تلك الاصلاحات جنباً إلى جنب مع الحد من نفوذ الجيش[١٧]، وأجزاء أخرى من المؤسسات العلمانية التي عُدت خطوة ضرورية في طريق عملية التحول الديمقراطي وتحديد دور العسكر في الحياة السياسية التركية.

هذا من جانب ومن جانب آخر شكلت عوامل نجاح الحزب على المستوي الداخلي قاعدة رئيسية انطلق منها الحزب لتحقيق أهدافه حددت بالتالي:

١- جعل الأولوية للانتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب لتحديد المرشحين لمقاعد النواب.

٢- من اجل سياسة قائمة على المبادئ فأن مدة خدمة رئيس الحزب ونوابه تحدد وفقاً للوائح الداخلية للحزب.

٣- التزام الحزب بإعلان كافة مصروفاته للجمهور وفقاً للميزانية.

٤- يقوم الحزب بتخصيص جزء من ميزانيته للأبحاث والتطوير والأفرع الاقليمية للحزب.

٥- يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن آرائهم في إطار لوائح الحزب وبرنامجه.

٦- القدرة والاستحقاق هما أساس الاختيار للمناصب خاصته الوزراء عندما يأتي الحزب لمسألة تشكيل الحكومة[١٨].

كما تشكل المرونة والحكمة التي تحلي بها قادة الحزب دوراً مهماً في لفت انتباه الاتراك لهذا الحزب فلم يدخل الحزب عقب فوزه في الانتخابات في معارك جانبية ولم يقم بأطلاق تصريحات استفزازية ضد العلمانيين ولم يجعل من قضية الحجاب همه الرئيسي لذا نراه يتراجع خطوة إلى الوراء عندما أثارت الصحافة ووسائل الاعلام موضوع اشتراك زوجة رئيس المجلس النيابي "بلند آريج" (وهي محجبة) في مراسيم استقبال رئيس الجمهورية السابق احمد نجدت سيزر عند عودته من زيارة رسمية خارجية وقد أثارت وسائل الاعلام ذلك واعتبرته خرقاً للمحافل الرسمية في الجمهورية حيث قرر قيادي الحزب عدم اصطحاب زوجاتهم في مثل هذه المراسيم الرسمية بدلاً من الدخول في مناقشات عقيمة لا تفيد في شيء وقام الحزب ايضاً بسن العشرات من القوانين التي توسع نطاق الحرية الفردية مثل تشديد العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب[*] سواء في السجون أو في مراكز الشرطة وحق الاقليات العرقية في تعلم وتعليم لاتها فأصبح بالإمكان مثلاً بث برامج تليفزيونية باللغة الكردية كما صدر قانون العفو عن الأكراد التائبين الدين التحقوا بحركة العمال الكردستاني.

كل هذه الخطوات أظهرت أن هذا الحزب المتهم بالرجعية لكونه ذا جذور اسلامية أكثر تقدمية وأقرب إلى المدينة المعاصرة من جميع الأحزاب الأخرى الكمالية وأثبت هذا الأمر في الواقع العملي وليس على المستوي النظري وهو ما جلب ثناء العديد من الكتاب العلمانيين المحايدين[١٩].

أن النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي جعلته يتطلع إلى استثمارها على الصعيد الخارجي مما يعيد إلى الاذهان مرة اخرى الحقيقة القائلة بوجود ترابط وتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية التي جعلت صانع القرار يبادر إلى وضع مجموعة مبادئ مثلت أسس العمل السياسي الخارجي كما جسدها منظر السياسة الخارجية التركية احمد داود اوغلو وهذا ما سيناقشه المطلب الثاني.

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية التركية في ظل حكم العدالة والتنمية:

يعد تحديد أهداف سياسة تركية الخارجية- أو أي دولة- امراً ملتبساً نظراً لصعوبة تعيين موضوعاتها ومفرداتها وبخاصة أن تلك الموضوعات تتغير بصورة دائمة وترتبط بالبيئة الداخلية ونظم القيم والثقافة السياسية وبالبيئة الخارجية المفتوحة على فواعل لا حصر لها.

أن اهداف السياسة الخارجية هي بتعبير بسيط امتداد لأهداف السياسة العامة للدولة وليس للنظام السياسي فقط وثمة اختلاف في تحديد طبيعتها بما هي مقاصد ذاتية أو

استجابات لمحفزات خارجية أو حتي داخلية من أجل تحقيق أوضاع جديدة او التكييف معها او احتواء أوضاع قائمة أو محتملة، ويمثل الاقتصاد واحداً من المداخل المهمة في تحليل السياسة التركية.

ان أهم ساحات التوتر التي شهدتها مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة هي الساحات الجيوسياسية والساحات الاقتصادية السياسية وقد اصبحت الخيارات الاقتصادية السياسية التي توجه العلاقات الاقتصادية للدولة عنصراً هاماً من عناصر استراتيجيتها.

وأن الدول التي تعمل على تقييم المتغيرات في التوقيت المناسب تستطيع أن تجعل من عناصر القوة الثابتة المتمثلة في (الجغرافيا والتاريخ وعدد السكان والثقافة) أرضية لدعم البناء الديناميكي لسياستها الخارجية على سبيل المثال، يلاحظ أن هناك فروقاً كبيرة في موضوع الثقل الاستراتيجي لجغرافية تركيا بين مرحلة الحرب الباردة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث أن الثقل الاستراتيجي للعنصر الجغرافي لتركيا الذى يعتبر أحد المعطيات الثابتة- لم يشهد تغيراً طيلة ٩٥ سنة باستثناء ضم لواء الاسكندرون (Hatay)[٢٠].

وتحتل تركيا المرتبة التاسعة عشر في العالم من حيث عدد السكان والبالغ عددهم (٧٠) مليون نسمة/كم ويتركز معظم السكان في السهول الساحلية والمناطق الحضرية في الوسط والغرب وتتركز الأقلية العربية شرقا خاصة في اقليم اناضوليا (هاتاي) ولواء الاسكندرون، وتتمتع تركيا أيضاً بخليط من النسيج الاجتماعي المتنوع مذهبيا وعرقيا فثلث سكانها علويون وضمنهم أكراد بالإضافة إلى اقليات عربية وأرمنية وجورجية ويونانية، أما قوميا فأن الاتراك يشكلون (٨٠%) من التركيبة السكانية والأكراد (١٥%) كما أن (٩٨%) من السكان مسلمون ويتواجد فيها (١٣٨٠٠٠) يهودي وحوالي (٢١٠٠٠٠) مسيحي ومن الملاحظ أن ثقلها الديمغرافي هذا يعطيها طاقة بشرية تزودها بإمكانية بناء قاعدة انتاجية متميزة على الصعيد الاقتصادي ويمكنها من بناء قوات مسلحة كبيرة من حيث عدها[٢١].

وتأسيساً على ذلك شهدت تركيا نهضة اقتصادية بارزة تزايدت منذ أن تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم وإدارة البلاد والناظر إلى الواقع التركي قبل تولي حزب العدالة يشهد اقتصاد مترهلاً وتضخماً وصل إلى قرابة ٥٥% وبدأت هذه النسبة بالانخفاض شيئاً فشيئاً لتصل نسبة التضخم في هذا العام غلى ١٥% فقط ومنذ عشرة سنوات كانت نسبة النمو سلبية بنسبة ٩.٥% لتصبح في هذا العام ايجابية بنسبة ٩.٩% ومنذ تولي حزب العدالة في ٢٠٠٢ بدأت عجلة النمو والنهضة في الدوران لتصبح تركيا في قائمة الدول التي حققت أكبر نسبة نمو في العالم، ونالت المرتبة السابعة عشر في الاقتصاد العالمي[٢٢]، وبالتزامن مع ذلك فأن العجز في التجارة

الخارجية بدأ يتضاءل شيئاً فشيئاً ونتيجة لكل هذا لم تؤثر الأزمة الاقتصادية التي عصفت بكبرى اقتصاديات العالم تأثيراً كبيراً في الاقتصاد التركي. وكان لوصول حزب العدالة والتنمية بمفرده إلى السلطة دوراً مهماً في الاستقرار السياسي(*) حيث أعطي نوعاً من القوة في تنفيذ مشاريعه التنموية في البلاد ولا ننسي أنه خلال ٧٨ سنة تعاقبت على حكم تركيا ٥٧ حكومة بينما انفراد حزب العدالة لوحدة خلال ١٤ عاماً الماضية[٢٣].

فيما يخص العلاقات التجارية الخارجية فقد شهدت العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوربي عدة عوائق من قبل المانيا وفرنسا واليونان فلم يطرأ تطور كبير على العلاقات بين الاتحاد الأوربي وتركيا منذ عام ٢٠٠٤ ولهذا السبب إدارة تركيا وجهتها الاقتصادية نحو القارة الأفريقية ودول القوقاز وروسيا وأكرانيا ولا ننسي هنا العلاقات التجارية التي اقامتها تركيا مع دول الشرق الأوسط حيث زادت تركيا من حجم التبادل التجاري مع هذه الدول خلال السنوات الماضية فارتفعت نتيجة لذلك وازدادت السياحة التركية من هذه الدول، فقد زاد حجم الصادرات التركية إلى هذه الدول من ١١% في العام ٢٠٠١ إلى ٣٥% في العام ٢٠١٣ بينما كان حجم الصادرات التركية إلى الاتحاد الأوربي ٥٠% في تلك الفترة، لكنها تراجعت خلال الأعوام الماضية إلى ٤٠% ومع حلول العام ٢٠١٤ ازدادت هذه النسبة قليلاً لتصل إلى ٤٥% وفي المحصلة فأن جدول الاقتصاد الكلي لتركيا بين اعوام ٢٠٠٢ و ٢٠١٣ يشير إلى ما يلي:[٢٤]

١- لقد اصبح الاقتصاد التركي في المرتبة السابعة عشر عالمياً والسادسة في القارة الأوربية، فمتوسط النمو الاقتصادي في تركيا ما بين أعوام ٢٠٠٢، ٢٠١٣ بلغ ٥.١%، بالإضافة إلى أن متوسط النمو الحقيقي للاقتصاد التركي بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٣ بلغ ٦.١%.
٢- ارتفع الناتج القومي الإجمالي من ٢٣٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٢ إلى ٨٣٠ مليار دولار خلال العام ٢٠١٣.
٣- ارتفعت نسبة دخل الفرد الواحد من ٣.٣٠٠ دولار إلى ١٠.٨٠٠ دولار.
٤- تراجعت نسبة الفائدة من ٦٥% إلى ما دون ١٠% خلال الأعوام الماضية وهذه النسبة اليوم تقارب ٨.٥%.
٥- عجز الميزانية بالنسبة للدخل القومي كان بحدود ١٦% أما الآن فقد تدنت هذه النسبة إلى حدود ١%.
٦- تراجعت نسبة الديون العاملة بالنسبة للدخل القومي من ٧٤% إلى ٣٦%.
٧- ارتفعت قيمة الصادرات التركية من ٣٦ مليار دولار إلى ١٥٨ مليار دولار أي ما يزيد على الأربعة اضعاف.

٨- ارتفع عدد الايدي العاملة في تركيا منذ عام ٢٠٠٩ إلى الآن بما يزيد عن ٥.٨ مليون عامل.
٩- تم خفض اضطرابات توزيع الدخل العام فقد كانت نسبة التفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع خلال عام ٢٠٠٢ تصل إلى ١١ ضعفا بينما تراجعت هذه النسبة مع حلول عام ٢٠١٣ إلى ٧.٧.
١٠- زادت عائدات السياحة وصلت إلى ٣٠ مليار دولار بعدد سياح وصل إلى ٣٦ مليون سائح.
١١- فيما يتعلق بخدمات التعهدات الخارجية فقد شهد هذا القطاع قفزة نوعية خلال الأعوام الماضية حيث نجحت شركات الانشاء التركية بالظفر بمناقصات تصل قيمتها إلى ٢٦٠ مليار دولار وقد اتموا كل الأعمال التي استلموها بنجاح.
١٢- تضاعف انتاج واستهلاك الكهرباء خلال ١٢ عاماً الماضية وأصبحت تركيا مركزاً لنقل الغاز والبترول لمنطقة أوراسيا خلال المدة الماضية.
١٣- أصبحت شركة الخطوط التركية تحتل المرتبة الثالثة أوربيا من حيث الجوة بعد ان كانت تشغل المرتبة ٢٢ عالمياً.
١٤- بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية (FDI) خلال ٧٨ عاماً في تركيا ١٥ مليار، بينما تجاوز هذا الرقم خلال ١١ سنة الماضية فقط ١٥٠ مليار بالإضافة إلى ذلك فإن عدد الشركات الأجنبية التي تم انشاؤها في تركيا خلال ٧٨ عاماً وصل إلى ٥ الاف شركة بينما وصل هذا الرقم خلال ١١ سنة الأخيرة إلى ٤٠ ألف شركة أجنبية.
١٥- ارتفع الانفاق العام على الأبحاث العلمية بالنسبة للدخل القومي من ٠.٥٣% إلى ١%.

وخلال عام ٢٠١٥ جرت بعض التطورات التي حددت مسار الاقتصاد التركي على الصعيد العالمي وعلى رأس تلك التطورات انخفاض أسعار النفط وقرار الخزانة الأمريكية برفع أسعار الفائدة والانكماش الذى ضرب الاقتصاد الصيني إضافة إلى التطورات الاقليمية المنبثقة عن الأزمة السورية وتصاعد التوتر السياسي مع روسيا وتعاظم انتشار المنظمات الإرهابية، وخلال العام الماضي (٢٠١٥) تباطأت بقية المؤشرات الاقتصادية في ظل التطورات السياسية والأمنية في العالم كله وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد، فالغموض الحاصل في المنطقة أدي إلى تباطؤ الاستثمارات الخاصة وأجبر المستثمرين على الترقب، وبطبيعة الحال فقد أثرت التطورات الأمنية والسياسية على الاقتصاد التركي حيث قامت الحكومة بإعادة النظر في عدد من أهدافها الاقتصادية، ومن اكثر التطورات التي خلقت آثاراً سلبية على الاقتصاد التركي خلال العام ٢٠١٥ هي الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من يونيو والتي لم تتمكن فيها الأحزاب السياسية الفائزة من تشكيل الحكومة الائتلافية، وأدت حالة عدم الاستقرار التي سادت في البلاد عقب الانتخابات بالإضافة للغموض الحاصل في الأسواق المالية إلى تراجع العملة التركية أمام الدولار[٢٥].

وعقب فشل الأحزاب السياسية الأربعة الفائزة بمقاعد برلمانية في الانتخابات بتشكيل حكومة ائتلافية في انتخابات السابع من يوليو اضطر الرئيس التركي "رجب اردوغان إلى اعادة الانتخابات البرلمانية وتم تحديد الأول من نوفمبر موعداً لها. ومع فوز حزب العدالة والتنمية بقيادة احمد داود اوغلو وتفرده في تشكيل الحكومة من جديد زالت حالة عدم الاستقرار التي كانت سائدة والتي امتدت بين الاستحقاقين الانتخابيين (٧ يونيو- ١ نوفمبر) حيث كانت نتائج الانتخابات لصالح الحزب وقلبت الأجواء التشاؤمية السائدة في السوق إلى نوع من النشاط السريع، حيث استعادت الليرة عافيتها وخاصة أمام الدولار الأمريكي ففي حين كان الدولار الواحد يعادل ٣ ليرات تركية قبل انتخابات ١ نوفمبر تحسنت العملة لتصبح ١ دولار ٢.٣٩ ليرة[٢٦]

وأعلنت الحكومة عن برنامجها الاقتصادي على المدي المتوسط ففي حين كانت الحكومة قد حددت هدف النمو لعام ٢٠١٥ عند حدود ٤% قلصت هذه النسبة درجة واحدة حيث أصبح هدف الحكومة تحقيق نمو بنسبة ٣% خلال عام ٢٠١٦ وكذلك أعلنت انها ستسعي للحفاظ على نسبة تضخم خلال العام الجديد عند حدود ٧.٦% فيما ستسعي لتصدير مواد ومنسوجات تصل قيمتها إلى ١٤٣ مليار دولار ومن المنتظر أن تستقر نسبة البطالة في خلال العام الجديد عند ٠.٥% وعلى الرغم من تقليص الحكومة التركية لنسبة النمو الا أن الاحصائيات خلال الربع الأخير من ٢٠١٥ تدل على أن الاقتصاد التركي مستمر في النمو رغم كافة الصعوبات والظروف الاقليمية.

أن التنظير المقترح من قبل احمد داود اوغلو الذى تسترشد به حكومة حزب العدالة والتنمية يتطلب إلى جانب المكانة الاقليمية والدولية وبناء الثقة موارد مادية ويتطلب ذلك بدورة تفاعلات اقتصادية وتبادلا تجارياً واستثمارات وشركات مع الدول الأخرى، الأمر الذى ينعكس على التأييد الداخلي لسياسات الحزب ويساعده في تمكين سلطته والإمساك بالسياسات العامة للدولة وتدخل العملية في نقدية ارتجاعية وتمهيد تفاعلي كما هو حال السياسات من هذا النوع[٢٧].

أن السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية تقوم بتحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي وتتمثل بالقيام بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على "الريوع" الاقتصادية المتمثلة بالقروض والاستثمارات الخارجية.

أن تغيير البيئة السياسية وعلاقات التفاعل الايجابية بين تركيا والدول الأخرى جعلها تقييم نوعاً من الارتباط المعزز بين الاقتصاد والسياسة أي وضع السياسة في خدمة الاقتصاد وهي بذلك تقدم الصورة النموذج إلى حد الآن وتقدم رسالة إلى المنطقة الاسلامية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطي على أنها بديل للنماذج السائدة لديهم ورسالة أخرى للغرب الذى يتخوف من الحالة الراهنة السائدة في المنطقة والتي تهدد مصالحة الاستراتيجية في المنطقة.

المطلب الثالث: القدرات العسكرية:

تسعى تركيا منذ فترة لإعادة بناء وضعها الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة نفوذ وذلك استثماراً للأحداث الجارية في بعض دول المنطقة وعلى مقربة من الحدود التركية ويمثل الموقع الجيواستراتيجي قاعدة انطلاق لمختلف الجهات خاصة انها تشكل القاعدة الأمامية لحلف شمال الاطلسي (الناتو) في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فقواتها العسكرية كانت وستبقي محل اهتمام من الحلفاء والاعداء.

وتصنف القوات المسلحة التركية كأكبر وأقوي جيش في منطقة الشرق الأوسط وتمثل المرتبة الثانية عالمياً وفق تقديرات مركز Firpower العالمي المتخصص في ترتيب الجيوش وقوة الدول العسكرية لعام ٢٠١٤، وتمتلك تركيا ترسانة هائلة من الأسلحة بمختلف الأنواع تؤهلها لتبوء مكانة اقليمية مؤثرة في المنطقة إذ بلغ تعداد القوات المسلحة (٧٥٠.٠٥٤.١) جندي وتعد الدولة الثانية من ناحية عدد قواتها المسلحة وكذلك نوعيتها وهذا يجعلها على جانب كبير من الأهمية من ناحية التأثيرات التي يمكن أن تمارسها البيئة الاقليمية التي تتواجد فيها[٢٨]، ويعد رئيس الجمهورية قائداً عاماً للقوات المسلحة ويقوم مجلس الأمن القومي بحل المسائل المتعلقة بالسياسة العسكرية والدفاع عن البلاد وتنظيم واستخدام القوات المسلحة وإجراء التعبئة العامة، وتعد أعلى هيئة للإدارة العملياتية في القوات المسلحة هي الاركان العامة التي ينفذ رئيسها مهام القائد العام للقوات المسلحة أما وزير الدفاع فتنحصر مهامه بالإشراف على أعمال التجنيد والتعبئة والأمداد بالسلاح والعتاد، ويتكون الجيش التركي من أربع فروع رئيسية هي القوات الجوية والقوات البحرية والتي تتبعها قوات الدفاع الساحلي (تكون في حالة السلم تحت تصرف وزارة الداخلية) والقوات البرية وقوات الجندرمة[٢٩].

وقد دفعت ظروف فترة التسعينات وابرزها حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي صناع القرار الاتراك إلى الاعلان عن عزمهم في قطع خطوات كبرة في طريق تنمية التسليح وزيادة القدرات العسكرية التركية.

كما شكلت الحرب الأمريكية على الإرهاب مع ما أوجدته هذه الحرب من احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ وما أوجده هذا الاحتلال من تنامي للنفوذ الايراني في العراق بالإضافة إلى العامل الكردي المهم في السياسة الدفاعية التركية، ووجوده بالقرب من الحدود التركية وتمتع الأكراد وفقاً للدستور العراقي بالحكم الذاتي، كل هذه التحولات التي جرت وتجرى إلى حد الآن دعت الاتراك إلى الاعتماد على القدرة الذاتية في مجابهة اي تهديد واتباع سياسة دفاعية تمكنها من خلق قوة عسكرية قادرة على ردع التهديدات الداخلية والخارجية ومعالجة الاضطرابات بالاعتماد على نفسها والتدخل الفعال في حفظ الأمن على المستويين الداخلي والخارجي[٣٠]. وقد زادت تركيا في السنوات الأخيرة من الاعتماد على أنظمة تسلح من دول أخرى منها (ألمانيا- إنجلترا- فرنسا- روسيا- إسرائيل)

على الرغم من أن معظم أنظمة التسلح التي تستخدمها هي أمريكية المصدر وفي موازاة ذلك تقوم تركيا بإنشاء صناعاتها الدفاعية الخاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وهي تسعي أيضا إلى الدخول في مشاريع انتاج اسلحة وأنظمة تسليح مشتركة وذلك بالحصول على تراخيص انتاج من بلد المنشأ.

أولاً: الجيش والحياة السياسية:

يمكن القول أن دور الجيش في العملية السياسية خلال فترة حكم مصطفي كمال (١٩٢٣- ١٩٣٨) اضطلع بمهمة القوة الداعمة للثورة الكمالية بعد أن تمكن أتاتورك من القضاء على المناوئين له من القادة العسكريين فقام وبقوة الجيش بإلغاء الخلافة الإسلامية وتشكيل محاكم الاستقلال لمعاقبة المعارضين له، وبعد ان استقرت له الاوضاع قام اتاتورك بإعادة تنظيم الداخل العسكري وترسيخ وضعيته القانونية ونصبه حارساً للنظام الكمالي من خلال قانون المهمات الداخلية للجيش الذى صدر عام ١٩٣٥ حيث نصت المادة (٣٤) على أن "وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية[٣١]، وبهذه الكيفية بات الجيش التركي مسؤولاً مسؤولية قانونية عن حماية الوطن عسكرياً ومخولاً بحق التدخل لحماية وانقاذ مبادئ الجمهورية التركية[٣٢].

وعلى هذا الاساس دأب العسكريون على التدخل في الحياة السياسية وتوجيه او تغير دفتها وتجلت هذه التدخلات العسكرية في صور مختلفة وكان "الانقلاب العسكري ابرز هذه الصور واكثرها تأثير في مجريات الحياة السياسية والاجتماعية.

ولقد قامت المؤسسة العسكرية خلال عهد الجمهورية بأربعة انقلابات سابقة الثلاثة الأولي منها كانت انقلابات عسكرية مباشرة وهي:

انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠.
انقلاب ١٢ مارس ١٩٧١.
انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠.
انقلاب ٢٨ فبراير ١٩٩٧، لم يكن انقلاب عسكريا مباشراً وإنما اصطلح المثقفون الاتراك علي تسميته بالانقلاب (ما بعد الحدث).

والانقلاب الاخير في ١٥ يوليو ٢٠١٦ (اثناء كتابة هذه الأطروحة) ويعد انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠. فارقة في الحياة السياسية التركية إذ كان أول وآخر انقلاب عسكري يقوم به عسكريون لا يمثلون رئاسة الاركان العامة كمؤسسة ومع هذا الانقلاب وبه شرع الجيش في اضفاء المشروعية القانونية والدستورية على تدخلاته العسكرية وبات مع كل تدخل عسكري يعزز من سلطاته ونفوذه في الإدارة المدنية والحياة السياسية بشكل عام من خلال وضع دساتير جديدة او تعديلها فضلا عن سن مواد

قانونية استثنائية تعد بمثابة حصانة لقادة الانقلاب العسكري تحول دون مساءلتهم القانونية بعد العودة إلى الحياة المدنية.

ولقد حقق انقلاب ١٩٦٠ اهدافه حيث قامت إدارة الانقلاب بإعلان الأحكام العرفية وتصفية زعماء الحزب الديمقراطي واعدام ثلاثة منهم وتصفية الموالين للحزب الديمقراطي داخل الجيش كما قامت بحركة تصفية وإقالة لعدد كبير من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات[٣٣]، وكان دستور ١٩٦١ الذى اعدته إدارة الانقلاب بديلا عن دستور ١٩٢٣ يمثل النجاح الابرز لإدارة الانقلاب حيث استعاد العسكريون سطوتهم ونفوذهم داخل الحياة السياسية عبر عدد من المواد الدستورية الجديدة.

وعقب انقلاب ١٩٨٠ وبالنهج ذاته الذى اتبعته المؤسسة العسكرية عقب انقلاب ١٩٦٠ قامت هذه المرة أيضاً بسن دستور تركي جديد عرف بدستور ١٩٨٠ وهو الدستور الحالي في تركيا وقد اعدته إدارة الانقلاب بدقة وعناية فائقة عززت من خلاله من وضعيتها الدستورية ومنحت المؤسسة العسكرية لنفسها المزيد من صلاحيات التدخل المباشر وغير المباشر وهو ما دفع رجال القانون والسياسة الاتراك إلى وصف دستور ١٩٨٢ بانه عسكره للدولة والمجتمع[٣٤].

وتعتبر ابرز انجازات دستور ١٩٨٢ في مجال تعزيز النفوذ العسكري داخل الحياة السياسية فكان النص على تشكيل الامانة العامة لمجلس الأمن الوطني وقد اوضح القانون المنظم لها وجوب ان يتولى أمانتها (فريق أول) ترشحه رئاسة الاركان العامة كما تم تحديد مهام الأمانة لتشمل شؤون تركيا جميعها العسكرية السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية فضلاً عن مسئوليتها عن حماية المبادئ الكمالية. كما أنها مخولة لمراقبة الجهاز التنفيذي وتوجيه فعالياته والتدخل في إدارته وللأمانة العامة الحق الصريح في الحصول على المعلومات والوثائق السرية على كل درجاتها وبشكل مستمر عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والأشخاص.

في عام ١٩٩٦ وبعد فوز حزب الرفاة ذي التوجه الاسلامي الذى يرأسه (نجم الدين اربكان) قامت رئاسة الاركان العامة التركية بتشكيل وحدة خاصة) [٣٥]* داخل مركزها لمتابعة اداء حكومة اربكان حيث شعر الجيش هنا بوجود خطر متزايد على مبادئ الجمهورية ونظامها العلماني حيث أدت الضغوط التي مارسها الجيش على تقديم (اربكان) لاستقالته في ١٨ يونيو ١٩٩٧ تم اكملت المحكمة الدستورية المهمة بإصدار قرار يمنع اربكان من العمل بالسياسة كما قررت حل حزب الرفاة الذى اتهمته بمحاوله اسلمة المجتمع التركي[*]، وهنا لم تشعر المؤسسة العسكرية بالحاجة إلى صوغ دستور جديد للبلاد أو تعديل الدستور القائم مثلما فعلت الانقلابات السابقة فقد كان دستور ١٩٨٢ من المنعة بالقدر الذى كفل للمؤسسة العسكرية تحقيق كافة مطالبها في ظل دستوري وقانوني[٣٦].

حينها شكل أعضاء حزب الرفاة الذى تم اغلاقه بقرار المحكمة الدستورية حزباً جديداً أطلقوا عليه (حزب الفضيلة) وورث هذا الحزب سلفه في جميع جوانبه غير أن النقطة الابرز التي ورثها كانت مشكلة الصراع الداخلي بين جناحي الحزب التقليدي والتجديدي انتهي هذا الصراع بأغلاق حزب الفضيلة في ٢٠٠١/٦/٢٢ بدعوي مخالفته لمبادئ العلمانية وولادة حزب جديد قادة التيار التجديدي في حزب الرفاة اسمه حزب العدالة والتنمية بعد مراجعات جدية وذاتية اهتدت إلى ضرورة انتهاج مقاربة جديدة حيال متطلبات الديمقراطية الليبرالية وعضوية تركيا للاتحاد الاوروبي. هذا الحزب الجديد لا ينتمي إلى رؤية (اربكان) بل يمثل رؤية عرفت بـ (العثمانية الجديدة)(*) وتعد امتداد لرؤية الرئيس توجورت اوزال وتقوم على الانفتاح تجاه مختلف التيارات والقوي الوطنية مع التمسك بالقيم والتقاليد الوطنية من أجل تحقيق نهضة الدولة داخلياً وتعزيز مكانة تركيا دولياً[٣٧].

ثانياً: حزب العدالة والتنمية وتقليص دور الجيش في الحياة السياسية:

ساهمت المتغيرات المحلية والدولية في فوز حزب العدالة التنمية في نوفمبر ٢٠٠٢ وتمثلت المتغيرات المحلية في فشل الأحزاب التقليدية والمعارضة على حد سواء في ايجاد صيغة توازنيه وتخبطها في اطروحاتها لحل المشكلات التركية المستعصية ولا سيما المشكلة الاقتصادية، التي بدأت في نوفمبر عام ٢٠٠٠ ووصلت إلى دورتها في فبراير ٢٠٠١ لتسجل اسوء أداء للاقتصاد التركي منذ عام ١٩٤٥.

وتمثل المتغيرات الخارجية أو الدولية في حاجة المجتمع الدولي والولايات المتحدة تحديداً إلى ظهور وانتشار تيار اسلامي وسطي ولا سيما بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وهذا ما يفسر لنا النهج الذى اتبعته الولايات المتحدة في سياستها في المنطقة العربية عقب تفجر احداث ما يعرف (بالربيع العربي).

وهنا تكمن البراغمانية وفن التعامل من وجهة نظر الباحث مع الواقع حيث خاض حزب العدالة والتنمية ثمار مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي وما تمليه عليه هذه المفاوضات من الوفاء بمعايير كوبنهاجن من اجل الموافقة على بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوربي وهو يعلم أنه بهذا الشكل بات مدعوماً دعماً قوياً لأن مطلب الانضمام إلي الاتحاد الأوروبي مطلب قومي اتاتوركي في الأساس وهو في نفس الوقت مطلب النخب العلمانية ومطلب شعبي من أجل حياة اقتصادية اكثر رفاهية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فأن المؤسسة العسكرية كانت تدرك تماماً أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعد سحباً لكافة سلطاتها ونفوذها في الدولة، ويعني ايضاً تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية غير أنها لا يمكنها البوح بذاك والجهر بمعارضتها لمطلب قومي اتاتوركي وبالتالي فهي لن تقف حائلاً أمام الاصلاحات التي سيقوم بها حزب العدالة وفق متطلبات برنامج الاصلاح الاوروبي.

وكانت تقارير الاداء التي اعدها الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٨ حتي عام ٢٠٠١ قد ركزت على انتقاد الدور البالغ الذى يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن القومي.

أما المذكرة الأوروبية لعام ٢٠٠٢ فقد طالبت بوجوب اعادة تنظيم مجلس الأمن القومي دستوريا وفق المعايير الأوروبية وتحويله إلى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة، كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات تركيا للاتحاد الأوروبي انتهاء تركيا من انجاز طلبات الاتحاد الأوروبي(٣٨).

وعليه فقد جرت تعديلات دستورية في ٢٠٠١/١٠/٣٠ شملت ٣٧ مادة دستورية كانت من ضمنها المادة (١١٨) الخاصة بمجلس الأمن القومي فوسعت التعديلات من عدد اعضاء مجلس الأمن القومي حيث تم إدراج عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء وهو إضافة رجحت كفة المقاعد المدنية داخل المجلس من الناحية العددية، كما شملت التعديلات طبيعية قرارات مجلس الأمن القومي فتم الغاء النص القاضي بأن يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الاعتبار الأولي" وتحول النص" يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات المجلس"(٣٩).

لقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومي وامانته العسكرية محورين يقضيان كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية وشملت التعديلات ايضاً السماح برفع الدعاوي القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد كما تم الغاء امكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية.

ويرى الباحث أن محاولة الانقلاب الفاشلة الأخيرة التي حدثت في ١٥ يوليو ٢٠١٦ تعبيراً صريحاً على مدي تململ المؤسسة العسكرية التركية وعدم ارتياحها لحزمة الاصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية رغم ان محاولة الانقلاب هذه لا تمثل المؤسسة العسكرية بكاملها حيث حاول ضباط السيطرة على رئاسة الاركان وانتشرت الدبابات في الشوارع لتتضح الصورة خلال وقت قصير من خلال المتابعة المباشرة لأحداث الانقلاب بظهور الرئيس التركي (رجب طيب اوردغان) في أحدي القنوات التركية حيث طالب فيها الرئيس انصاره بالنزول الى الميادين والمطارات والساحات رفضاً للانقلاب.

كما رفضت الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان الانقلاب وقفت جميع الاحزاب المعارضة إلى جانب حزب العدالة والتنمية ووصف الرئيس التركي محاولة الانقلاب بالخيانة متوعداً مرتكبيها بدفع الثمن وتطهير المؤسسة العسكرية من الارهابيين والارهاب وهكذا كانت محاولة الانقلاب انقلاب على الجيش نفسه قبل أن تكون انقلاب على الحكومة. فالدموية والقسوة التي اتسمت بها مع الشعب في الشوارع والميادين افسدت الصورة التي تحاول المؤسسة العسكرية رسمها في ذهن المواطن التركي، وانه حامي الديمقراطية والسلام.

وباشرت الحكومة تحقيقاتها حيث اعلن رئيس هيئة الاركان بالإنابة الجنرال (اوميت دوندار) أنه تم الغاء القبض على ١٥٦٣ جندياً وضابطاً شاركوا في الانقلاب.

الخـلاصـة:

ان المتتبع للبحث في العلوم الاجتماعية يدرك تماما استحالة الحزم بالنتائج وذلك عكس العلوم التطبيقية وبشأن مظاهر التغيير في النظام السياسي التركي فأن وصول حزب العدالة والتنمية الي راس النظام السياسي هو نتاج تراث متراكم من الممارسة السياسية التي افضت الي نظام سياسي ديمقراطي تشارك فيه كل الأحزاب السياسية بغض النظر عن توجهاتها الفكرية والايديولجية وان اعتراف حزب العدالة بعلمانية النظام واحترامه للمبادئ الاتاتوركية وتمتعه بمرونه كافية للتعاطي مع كل المخاوف سواء كانت في الداخل او الخارج شكل عامل نجاح للحزب في البقاء علي راس النظام طيلت هذه الفترة.

لقد أفادت كثيرا تركيا محاولتها لاكتساب عضوية الاتحاد الاوروبي حيث ادت هذه المحاولات الي اجراء اصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية ساهمت في تحفيز القدره التركية وزادت من اندفاعها نحو الشرق ولعب دور اكثر فاعلية في المنطقة رغم الانتكاسات المتزايدة في سبيل انضمائها الي الاتحاد الاوربي حتى الآن .

المراجع:

---

(١) أحمد داود اوغلو، **العمق الاستراتيجي**، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٣.

(٣)عقيل سعيد محفوظ، **السياسة الخارجية التركية: الاستراتيجية والتغيير**، ط١، (بيروت) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص ٥١.

(٤) لم تشهد فترات حكم الرؤساء جمال غوريل (١٩٦١- ١٩٦٦) وجودت سماي (١٩٦٦- ١٩٧٣)، وفخرى كورتوروك (١٩٧٣٠ ١٩٨٠) تغيرات اساسية في تركيز او اتجاه السياسة الخارجية التركية حتي انقلاب الجنرال كنعان ايقرن (١٩٨٠/٩/١٢) الذى دفع باتجاه أكبر نسبياً نحو الشرق الأوسط.

(٥) **المرجع السابق**، ص ٥٠.

(*) قامت السياسة الأوزاليه وهي نسبة إلى الرئيس التركي تورغورت اوزال على أساس استنشأت تركيا لنفسها عبر هويتها الثقافية الاسلامية واعادة تقويم تركيا "لتاريخها الإمبراطوري العظيم" وشددت هذه السياسات الاوزالية على اهمية انضمام تركيا غلى المنظومة الأوروبية لكن في الوقت نفسه لا تستطيع تركيا تحقيق ذلك إلا إذا لعبت دور القائد في العالم الاسلامي وفي المحيط القريب خاصة في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطي.

يقوم مصطلح الجيوسياسية من الناحية المفاهيمية على انه علاقة الأرض بالسياسة أو علاقة الموقع الجغرافي للإقليم الدولة بالسياسة أي أنه يتناول أثر هذا الموقع على حركة الدولة السياسية أما من الناحية الوظيفية فإن الجيوسياسية هي المدلول الذى يجعل الحركة السياسية للقوي العالمية تتجه نحو هذه الدولة واقليمها وبذلك يكون الاقليم موضع استقطاب وجذب لهذه الحركة السياسية.

تهدف السياسة الخارجية للدول الاقليمية إلى تفعيل دورها الاقليمي لها المناطق الاستراتيجية لتكريس

وتوسيع نفوذها في تلك المناطق وهذا لا يتأتى إلا بتوفر محددات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بالإضافة إلى توفر دوافع وظروف تسعل عملية تكريس النفوذ.

(٦) عبد القادر فهمي محمد، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، ط٢ (عمان: دار مجدولاوي للنشر، ٢٠١١)، ص ٨٤.

(٧)عقيل سعيد محفوظ، **مرجع سابق**، ص٥٦.

(*) مجموعة من القواعد تحدد إذا ما كان بلد ما مؤهلا للانضمام للاتحاد الأوروبي، المعايير تتطلب أن يكون لدي الدولة المؤسسات المطلوبة للحفاظ على الحوكمة الديمقراطية وحقوق الانسان واقتصاد سوق فاعل وان تتعهد بتنفيذ التزامات ونوايا الاتحاد الاوربي.

(٨) مصطلح صاغة حزب العدالة والتنمية التركي لوصف نظرته السياسة السائدة إلى القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو محاولة للخروج على الديمقراطية الاسلامية التقليدية وتأييد القيم العلمانية والديمقراطية وفي معناه الأوسع يحاول مصطلح الديمقراطية المحافظة تسليط الضوء على توافق الاسلام مع الديمقراطية ومع سياسة خارجية ذات توجه غربي وتبني اقتصاد ليبرالي وتطبيق العلمانية داخل الحكومة.

(٩) تضمنت اصلاحات اوردغان:

١- المساواة بين الجنسين في الزواج.
٢- الغاء عقوبة الاعدام.
٣- تبني قانون معدل لمكافحة الارهاب.
٤- اعادة محاكمة جميع الحالات التي أقرت في محاكم أمن الدولة.
٥- اعتماد البرتوكول السادس من الميثاق الأوربي لحقوق الانسان وتحويل جميع أحكام الاعدام إلى السجن مدي الحياة.
٦- اعادة النظر في مجلس الأمن القومي.
٧- إجراء عشر تعديلات على الدستور.

(١٠) يوسف الكلوب، **تركيا بين الشرق والغرب قراءات في السياسة الخارجية التركية تجاه أوربا والشرق الأوسط**، ط١،:مركز برق للأبحاث والدراسات، ٢٠١٤)، ص ٣٥.

(١١) **المرجع السابق**.

(12)**Tyrkeys Political Reform and The Impact of The Europan Ubion**. Meltem Mutuer Bac South Europan Society and Politics Vol. 10 No.1, March 2005, pp 16- 30.

(١٣) إشارة إلى الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠٠٧ في تركيا لانتخاب الرئيس الحادي عشر للجمهورية حيث كان عبد الله غول هو المرشح القوي لخلافة احمد نجدت سيرز ولأن المكتب الرئاسي يعد هو الحامي لنظام العلماني في تركيا نشأت أزمة سياسية نظراً لتاريخ غول في الاسلام السياسي وارتداء زوجته للحجاب الاسلامي.

(١٤) الفصول الثمانية هي: حرية حركة السلع، الحق في إنشاء وتقديم الخدمات، والخدمات المالية، والزراعية والتنمية الريفية، ومصائد الاسماك، وسياسة النقل، والاتحاد الجمركي، والعلاقات الخارجية.

(15)**Extract From the Commission to the Council and The Europen Parliament**, Enlargement Strategy and Main Challenges 2010- 2011, com (2010) 660 Final)..

(١٦) يوسف الكلوب، **تركيا بين الشرق والغرب، مرجع سابق**، ص ٥٥.
(*) وهو ما يحدث الآن من محاكمة لقادة الانقلاب يوليو ٢٠١٦ والمشاركين فيه
(١٧) **الاصلاحات العسكرية:** كان لدور الجيش في السياسة من أكبر مشاكل تركيا في عملية التحول الديمقراطي نتيجة لذلك تم إجراء العديد من التعديلات حيث يكون الجيش تحت سيطرة السلطة المدنية وليس في موقع يمكنه من إدارة السلطات المدنية إذ تم اعتماد العديد من التغيرات الجذرية بخصوص دور العسكر في السياسة حيث تمت زيادة عدد الاعضاء المدنيين في (مجلس الأمن القومي) من خمسة إلى تسعة بالإضافة إلى تقليص سلطاته التنفيذية كما تم تقليص عدد الاجتماعات التي يعقدها المجلس لتكون مره بدل مرتين في الشهر بالإضافة إلى تغيير صفة الأمين العام للمجلس من عسكري إلى مدني وتم تعيين شخص مدني بمنصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي في أغسطس ٢٠٠٤.
(١٨)فارس ابي صعب، التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العد ٣٨٩، يوليو ٢٠١١، ص ١٥١.
(*) مثلث مرحلة التسعينات من القرن الماضي فترة فقدان الاتجاه في تركيا على صعيد السياسة الخارجية بسبب التأثيرات الدولية عدا الدور الذى لعبه الرئيس التركي السابق تورغوت اوزال في إعادة اكتشاف وتعريف المصالح الوطنية التركية في مناطق جوارها الجغرافي، ولكن قدرة تركيا على ترجمة هذا الاكتشاف وتلك الرؤية كانت محدودة لأسباب راجعة إلى موازين داخلية واقليمية ودولية.
(١٩) احمد داود اوغلو، **العمق الاستراتيجي، مرجع سابق**، ص ٤٣.
(٢٠) احمد داود اوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ص ٣٦.
(٢١) حايل فلاح مقداد السرحان، **اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية- العربية**، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد ٢، ٢٠١٣، ص ٢٢٥.
(٢٢) انجازات الحكومة التركية في عشر سنوات متوفر على الرابط:
https//alwatan.wordpress.com/2013/10/19
(*) فقد فاز حزب العدالة والتنمية في ثلاثة انتخابات نيابية وفي ثلاثة انتخابات للمجالس المحلية ناهيك عن الفوز الكاسح في استفتاءين شعبيين وانتخابات رئيس الجمهورية، ومثل هذا النجاح لا يمكن تحقيق الا من خلال كسب ود الشعب ودعمة (ونحن الأن أمام استفتاء تعزيز صلاحيات الرئيس).
(٢٣) عمر بولاط، **سجل الاقتصاد التركي خلال ١٢ عاماً: من ابن والى ابن** متوفر على الرابط:
https//www.Turkpress.co/node/4633.
(٢٤) **سجل الاقتصاد التركي خلال ١٢ عاماً من اين وإلى أين**، مرجع سابق.
(٢٥) **نمو الاقتصاد التركي يفوق التوقعات خلال عام ٢٠١٥** متوفر على الرابط:
http//www.Turkpress.co/node/19036
(٢٦) **المرجع السابق**.
(٢٧) عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية- التغيير**، مرجع سابق، ص ١٠٢.
(28)Burak Sansa, Turkish Armed Forces NATO and military reviews, Website:www.
Allaboutturkey.com/arm.htm&www.K.K.Tsk,MilitaryGene/Konular/Rutbelsaret/er/SiniFyaka
(٢٩) يوسف ابراهيم الجهاني، **تركيا واسرائيل: ملفات تركية** ط١، (دمشق: دار حوزران للطباعة، ١٩٩٩)، ص٧٥.

(٣٠) كوثر طه ياسين، **النظام السياسي التركي في ظل دستور ١٩٨٢ وتوجهاته نحو العراق**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ٩١.
(٣١)طارق عبد الجليل، **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة في ضوء المصادر التركية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ص ٢٦.
(٣٢) وقد سميت هذه المبادئ بمبادئ أتاتورك وهي قائمة على ستة أركان أساسية لا يمكن فصلها هي:
١- الجمهورية: تعني الانتقال من نظام السلطة غلى النظام الجمهوري الحزب (أي حزب الشعب الجمهوري) وهو حزب أتاتورك- فتصبح بأن يكون النظام الجمهوري خير ما يضمن سلطة الشعب الذى يجب اقراره والدفاع عنه لأن أنظمة الحكم السابق التي جربتها تركيا قد جعلت الولايات على الدولة العثمانية.
٢- الملية: وتعني اعتبار كل من يتكلم اللغة التركية وينشأ نشأة تركية ويعتنق الوطنية التركية ممن يعيش ضمن حدود الجمهورية مواطناً تركيا مهما كان عنصره ودينه ومنشؤه.
٣- الثورية: وتعني إدخال مبادئ اتاتورك غلى حيز الوجود ويجب أن تكون التغيرات سريعة بغية اكمال التحديث(أي الأخذ بعين الاعتبار معالم الفكر السياسي الغربي).
٤- الدولية: وتعني تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة.
٥- الشعبية: وهي كرادفة لمفهوم الديمقراطية لدى الكماليين وتعني ان الشعب مصدر السلطة وان جميع الأفراد ومتساوون.
٦- العلمانية: يقول اتاتورك العلمانية هي عزل مواضع الحياه عن مواضع الدين أي اقامة دولة دينوية وعدم استخدام الدين لأغراض سياسية وعدم نسخ المجال لرجال الدين بالتدخل في شؤون الدولة والمجتمع، وان قوانين الدولة ينبغي ان تقوم على اساسي يقرره العلم والفن وتتسق مع اصول الحضارة الحديثة والعمل على صيانة اللغة القومية من تأثير اللغة والثقافة الأجنبية التي يمكن أن تأتي عن طريق الدين.
(٣٣) **المرجع السابق**، ص ١٥٥.
(٣٤) **المرجع السابق**، ص ٢١٧.
(٣٥) تعرف على تاريخ الانقلابات العسكرية في تركيا متوفر على الرابط:
تاريخ النشر ٢٠١/٧/١٦ www.orient-news,net/ar/news-show/117638101
(*) ما أن انهت هذه الوحدة عملها تتمثله في إجراء بحوثها الأمنية واعاد تقاريرها بشأن الحالة الاسلامية في البلاد حتي رفعت كل تقاريرها إلى الأمانة العامة داخل اجتماع مجلس الأمن القومس استهدفت هذه القرارات الحد من التنامي الاسلامي وتصفية مصادر الحركة الاسلامية.
(٣٦) طارق عبد الجليل، الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة دراسة في الفكر والممارسة، ط١، (القاهرة: دار جواد للنشر، ٢٠٠١، ص ١٣٠)
(*)العثمانية الجديدة: هي السياسة التركية التي تروج في معناها الواسع للارتباط الأكبر بالمناطق التي كانت مسبقاً نحن حكم العثمانيين وقد ابتكر هذا المصطلح من قبل اليونانيين في ١٩٧٤ بعد الغزو التركي لقبرص غذ يستخدم المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية وتعتبر العثمانية الجديدة تحولاً كبيراً مقارنة بالسياسة التركية التقليدية المتمثلة بالأيديولوجيا الكمالية، يمكن وصف السياسة الخارجية في حكومة تورغورت اوزال على انها أولي خطوات العثمانية الجديدة
(٣٧) **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق**، ص ٧٦.
(٣٨) طارق عبد الجليل، **مرجع سابق**، ص ٢٥٦.
(٣٩) **المرجع السابق**، ص ١٥٧.